# بنيان الحق

## القانون المدني العالمي والعصر الرقمي


تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون والخبير والفقيه والمؤلف القانوني


## الإهداء

إلى ابنتي صبرينال

أول كلماتي وآخر دعائي

إلى كل من آمن بأن القانون ليس مجرد نصوص جامدة بل هو نبض حضارة

إلى روح العدالة التي تتجاوز الحدود الجغرافية والزمنية

إلى مستقبل يعلو فيه الحق على القوة

جدول المحتويات

كلمة المؤلف

المقدمة العامة في أزمة السيادية القانونية المعاصرة

القسم الأول الأسس الوجودية والفلسفية للحق المدني

الفصل الأول ماهية الالتزام بين الفلسفة والواقع

الفصل الثاني تطور نظرية الإرادة من الفردية المطلقة إلى الوظيفية الاجتماعية

الفصل الثالث التحليل الاقتصادي للقواعد المدنية وكفاءة توزيع المخاطر

القسم الثاني_subject_ القانون في العصر الرقمي

الفصل الرابع الشخصية القانونية بين الإنسان والكيان الرقمي

الفصل الخامس الرضا والتعاقد في ظل الخوارزميات والذكاء الاصطناعي

الفصل السادس الملكية والأصول في الاقتصاد اللامركزي

القسم الثالث التوازن التعاقدي والعدالة التصحيحية

الفصل السابع نظرية الظروف الطارئة والصعوبة الاقتصادية دراسة مقارنة

الفصل الثامن حسن النية كمعيار موضوعي للرقابة القضائية

الفصل التاسع المسؤولية المدنية في ظل الأضرار الجماعية والتكنولوجيا

القسم الرابع نحو تقنين مدني عالمي

الفصل العاشر مشروع مواد قانونية نموذجية للتشريعات المستقبلية

الفصل الحادي عشر منهجية الاجتهاد القضائي في القضايا العابرة للحدود

الخاتمة العامة مستقبل القانون المدني في ظل التحولات الكبرى

المراجع والمصادر

فهرس الموضوعات

بيانات الحقوق والنشر

كلمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إن الكتابة في القانون المدني اليوم ليست مجرد سرد للقواعد أو شرح للنصوص بل هي محاولة لفهم الروح التي تسري في عروق المجتمعات الحديثة. لقد شهدنا في العقود الأخيرة تحولات جذرية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً من حيث السرعة والتأثير. لقد انتقلنا من مجتمع العقود الورقية إلى مجتمع الخوارزميات ومن سيادة الدولة الوطنية إلى سيادة المنصات الرقمية العابرة للحدود.

في هذا الكتاب لا أقدم شرحاً تقليدياً بل أقدم أطروحة تأسيسية تهدف إلى إعادة بناء النظرية العامة للالتزام على أسس تتوافق مع فلسفة العدالة الحديثة ومتطلبات العصر الرقمي. لقد سعيت إلى الجمع بين عمق الفقه الإسلامي ودقة التقنينات اللاتينية ومرونة النظام الأنجلوسكسوني والتحليل الاقتصادي للقانون لنخرج بنظرية قانونية متكاملة.

هذا الكتاب موجه للعقل القانوني الناضج الذي يبحث عن اليقين في ظل المتغير والذي يؤمن بأن دور الفقيه

ليس فقط تفسير القانون بل المشاركة في صنعه وتطويره.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وأن ينفع به طلاب العلم ورجال القانون.

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

المقدمة العامة

في أزمة السيادية القانونية المعاصرة

تمهيد

يشهد العالم القانوني اليوم زلزالاً هيكلياً يهدد

الأسس الكلاسيكية للقانون المدني الذي استقر على مدى قرنين من الزمان. لقد بنيت التقنينات المدنية الحديثة على افتراضات لم تعد قائمة تماماً اليوم. افتراض سيادة الدولة الوطنية على الإقليم افتراض المساواة الافتراضية بين المتعاقدين افتراض وضوح الإرادة البشرية وافتراض القدرة على الرقابة والتنفيذ.

إن تآكل هذه الافتراضات أمام العولمة الاقتصادية والثورة الرقمية يخلق فجوة عميقة بين النص القانوني والواقع الاجتماعي. إن الغاية من هذا الكتاب هي سد هذه الفجوة ليس عبر تعديل النصوص فحسب بل عبر إعادة تأسيس الفلسفة القانونية التي تقوم عليها.

أولاً إشكالية البحث

تتمحور الإشكالية الأساسية لهذا البحث حول سؤال جوهري كيف يمكن الحفاظ على الأمن القانوني والعدالة التعاقدية في ظل بيئة تتسم باللامركزية

الرقمية والسيادات المتعددة واختلال موازين القوى الاقتصادية.

إن نظرية الإرادة الكلاسيكية التي كانت حجر الزاوية في القانون المدني تواجه تحدياً وجودياً أمام عقود الإذعان الرقمية والخوارزميات ذاتية التعلم. كما أن نظرية المسؤولية التقليدية تعجز عن مواكبة الأضرار الجماعية والبيئية الناتجة عن الأنشطة الصناعية والتقنية المعقدة.

ثانياً منهجية البحث

اعتمد هذا الكتاب منهجية Comparative Functionalism أي الوظيفية المقارنة العميقة. لا نقارن بين النصوص فقط بل نقارن بين الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للقواعد القانونية في أنظمة مختلفة.

كما اعتمدنا على منهج Law and Economics أي التحليل الاقتصادي للقانون لتقييم كفاءة القواعد

المدنية في تخصيص الموارد وتوزيع المخاطر.

وأخيراً اعتمدنا المنهج الاستشرافي لاستقراء تأثير التقنيات الناشئة على البنية القانونية المستقبلية.

ثالثاً قيمة الكتاب وأهميته

يميز هذا الكتاب كونه لا يكتفي بالتشخيص بل يقدم العلاج عبر مشروع مواد قانونية مقترحة ومنهجية اجتهادية جديدة. إنه محاولة لتقديم نظرية عامة للالتزام صالحة للعصر الرقمي والعولمة الاقتصادية مع الحفاظ على الثوابت الأخلاقية والعدالة الجوهرية.

القسم الأول

الأسس الوجودية والفلسفية للحق المدني

# الفصل الأول

# ماهية الالتزام بين الفلسفة والواقع

## المبحث الأول

## الجذر الفلسفي للالتزام

لا يمكن فهم الالتزام القانوني دون الغوص في جذوره الفلسفية. هل الالتزام قيد على الحرية أم ضمان لها.

في الفلسفة الكلاسيكية الليبرالية كان الالتزام تعبيراً عن الحرية حيث يقيد الإنسان حريته اليوم ليضمن حريته غداً عبر الوفاء بالعهد.

غير أن الفلسفة الاجتماعية الحديثة ترى أن الالتزام هو رابطة تضامنية تربط أفراد المجتمع.

في هذا الكتاب نتبني رؤية توفيقية ترى أن الالتزام هو أداة لتحقيق العدالة التبادلية. فلا حرية مطلقة دون مسؤولية ولا مسؤولية دون حرية مختارة.

المبحث الثاني

الالتزام الطبيعي والالتزام المدني

يجب التمييز الدقيق بين الالتزام الأدبي والالتزام القانوني.

الالتزام الطبيعي هو ذلك الرابطة التي يقرها الضمير ولا يوقعها القانون.

غير أن التطور الحديث يشهد تحولاً لبعض الالتزامات الطبيعية إلى التزامات مدنية عبر مبدأ حسن النية.

مثال ذلك التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية الذي

كان تطوعياً وأصبح اليوم معياراً قانونياً ملزماً في العديد من التشريعات الحديثة.

المبحث الثالث

قوة الالتزام الملزمة

لماذا يُلزم القانون المدين بالتنفيذ.

الرأي التقليدي يستند إلى قدسية الوعد.

الرأي الحديث يستند إلى حماية الثقة المشروعة في التعاملات.

نحن نرى أن القوة الملزمة تستمد شرعيتها من العدالة الكامنة في مضمون الالتزام. فإذا كان الالتزام مجحفاً جوهرياً تفقد قوته الملزمة جزءاً من شرعيته الأخلاقية والقانونية مما يبرر تدخل القاضي للتعديل.

## الفصل الثاني

## تطور نظرية الإرادة من الفردية المطلقة إلى الوظيفية الاجتماعية

### المبحث الأول

### سيادة الإرادة في القرن التاسع عشر

كان القرن التاسع عشر عصر سيادة الإرادة الفردية. كان العقد شريعة المتعاقدين بمعنى حرفي صارم. كان القاضي مجرد فم ينطق بالنص دون سلطة تقديرية في تعديل بنود العقد.

هذا النموذج خدم مرحلة التحرر الاقتصادي من القيود الإقطاعية ولكنه فشل في حماية الطرف الضعيف في مرحلة الرأسمالية المتقدمة.

## المبحث الثاني

## تدخل الإرادة العامة في العلاقات الخاصة

في القرن العشرين بدأ التدخل التشريعي لحماية المستهلك والعمال والمستأجرين.

ظهرت نظرية abuso del derecho أي تعسف استعمال الحق.

ظهرت نظرية الظروف الطارئة كاستثناء من قاعدة شريعة المتعاقدين.

هذا التحول يعكس انتقال القانون من حماية الفردية إلى حماية التضامن الاجتماعي.

## المبحث الثالث

## الإرادة في العصر الرقمي

اليوم نواجه تحدياً جديداً. الإرادة في العقود الرقمية غالباً ما تكون شكلية.

ضغط زر الموافقة لا يعكس بالضرورة إرادة حرة واعية.

لذا نقترح الانتقال من معيار الموافقة الشكلية إلى معيار الموافقة المستنيرة المدعومة بشفافية خوارزمية.

يجب أن تكون الإرادة محمية ليس فقط من الإكراه المادي بل من التلاعب النفسي الرقمي.

## الفصل الثالث

## التحليل الاقتصادي للقواعد المدنية وكفاءة توزيع

# المخاطر

## المبحث الأول

## القانون كأداة لكفاءة السوق

يجب أن تصمم القواعد المدنية لتقليل تكاليف المعاملات Transaction Costs.

القاعدة القانونية الكفء هي التي توزع المخاطر على الطرف الأقدر على تحملها أو منعها Cheapest Cost Avoider.

مثال ذلك في مسؤولية المنتجات المعيبة يكون المصنع هو الأقدر على تحمل تكلفة السلامة لذا تلزمه المسؤولية المطلقة.

## المبحث الثاني

## الإخلال الكفء بالعقد

نظرية الإخلال الكفء Efficient Breach تقول أنه إذا كان الإخلال بالعقد يحقق منفعة اقتصادية صافية للطرفين بعد التعويض فيجب السماح به.

هذا الرأي مقبول في العقود التجارية البحتة بين محترفين.

لكنه مرفوض في العقود التي تمس الحقوق الأساسية للأفراد مثل السكن والعمل والصحة.

نحن نؤيد التمييز بين العقود التجارية والعقود الاستهلاكية في تطبيق هذه النظرية.

## المبحث الثالث

## تخصيص حقوق الملكية

قاعدةCoase Theorem  تقول أنه في غياب تكاليف المعاملات لا يهم توزيع حقوق الملكية первоначально لأن الأطراف سيتفاوضون للوصول للكفاءة.

لكن في الواقع تكاليف المعاملات موجودة لذا يجب أن يوزع القانون حقوق الملكية initially على الطرف الذي يقدرها بأعلى قيمة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية.

القسم الثاني

موضوع القانون في العصر الرقمي

الفصل الرابع

## الشخصية القانونية بين الإنسان والكيان الرقمي

### المبحث الأول

### أهلية الإنسان الطبيعي في البيئة الرقمية

الأهلية هي صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

في العصر الرقمي تظهر إشكالية سرقة الهوية وانتحال الشخصية.

يجب تطوير مفهوم الأهلية ليشمل الأهلية الرقمية أي القدرة على إدارة الهوية الرقمية securely.

كما يجب حماية ذوي الأهلية الناقصة من الاستغلال في المنصات الرقمية عبر آليات رقابية تلقائية.

## المبحث الثاني

## الشخصية الاعتبارية للكيانات الرقمية

هل يمكن منح الذكاء الاصطناعي شخصية اعتبارية محدودة.

الرأي الراجح حالياً يرفض ذلك لأن الشخصية القانونية ترتبط بالمسؤولية الأخلاقية.

لكننا نقترح منح حالة قانونية خاصة للأنظمة المستقلة تسمى الشخصية الإلكترونية الوظيفية.

هذه الشخصية لا تعادل الإنسان ولكنها تسمح بمساءلة النظام مالياً عبر صندوق ضمان مخصص دون إسقاط المسؤولية النهائية عن المالك البشري.

## المبحث الثالث

## حماية البيانات كحق من حقوق الشخصية

البيانات الشخصية ليست مجرد معلومات بل هي امتداد للشخصية الإنسانية.

انتهاك الخصوصية هو اعتداء على الكرامة الإنسانية.

يجب الاعتراف بحق الملكية على البيانات الشخصية حيث يكون للفرد حق التحكم في جمعها واستخدامها والربح منها.

## الفصل الخامس

## الرضا والتعاقد في ظل الخوارزميات والذكاء الاصطناعي

### المبحث الأول

تشكيل الإرادة عبر الوكلاء الإلكترونيين

عندما يتعاقد برنامج نيابة عن إنسان من ينسب إليه الرضا.

نطبق نظرية النيابة الآلية حيث ينسب التصرف لمطلق البرنامج.

لكن يجب وضع حدود للنيابة حيث لا يجوز للبرنامج التصرف في الحقوق الشخصية العليا أو التبرعات الكبيرة دون تأكيد بشري مباشر.

المبحث الثاني

عيوب الرضا في العقود الذكية

الغلط والتدليس والإكراه تأخذ أشكالاً جديدة.

الغلط الخوارزمي يحدث عندما تنتج الخوارزمية نتائج غير متوقعة بسبب تعقيد الكود.

التدليس الخوارزمي يحدث عبر التلاعب بالبيانات المعروضة للمستخدم Dark Patterns.

يجب تجريم أنماط التصميم الخادعة واعتبارها تدليساً قانونياً يوجب البطلان والتعويض.

المبحث الثالث

الإثبات في البيئة الرقمية

حجية السندات الإلكترونية يجب أن تعادل السندات الورقية.

تقنية البلوك تشين توفر حجية زمنية وموضوعية قوية.

نقترح إنشاء سلطة قضائية رقمية متخصصة للتحقق

من الأدلة الرقمية المعقدة وفك تشفيرها عند اللزوم.

## الفصل السادس

## الملكية والأصول في الاقتصاد اللامركزي

### المبحث الأول

### تكييف العملات المشفرة قانوناً

هل هي نقود أم سلع أم أصول مالية.

نرى أنها أصول مالية معنوية مستقلة.

تخضع لقواعد الحيازة الرقمية ولا تخضع لسيادة البنك المركزي التقليدي تماماً مما يستدعي تنظيماً دولياً موحداً.

## المبحث الثاني

## الرموز غير القابلة للاستبدال والملكية الفكرية

الرمز الرقمي ليس العمل الفني نفسه بل سند ملكية رقمي له.

يجب الفصل بين ملكية الرمز وملكية الحقوق الفكرية للمحتوى.

شراء الرمز لا يعني شراء حق الاستغلال التجاري ما لم ينص العقد صراحة على ذلك.

## المبحث الثالث

## العقارات في العالم الافتراضي

الأراضي في الميتافرس تخضع لقوانين المنصة وليس قوانين الدولة الجغرافية دائماً.

هذا يخلق نزاعات حول الاختصاص القضائي.

نقترح تطبيق قانون مكان تأثير الضرر أو مكان إقامة المستهلك كقاعدة عامة للاختصاص في النزاعات العقارية الافتراضية.

القسم الثالث

التوازن التعاقدي والعدالة التصحيحية

الفصل السابع

نظرية الظروف الطارئة والصعوبة الاقتصادية دراسة

## مقارنة

## المبحث الأول

## المعايير الموضوعية للتطبيق

لا يكفي حدوث الحدث بل يجب أن يخل بالتوازن الاقتصادي جوهرياً.

نقترح معياراً نسبياً حيث يجب أن تتجاوز نسبة الخسارة حداً معيناً مثلاً 50 بالمئة من قيمة العقد المتوقعة.

يجب أن يكون الحدث غير متوقع بمنطق السوق المعتاد وقت التعاقد.

## المبحث الثاني

إلزامية التفاوض قبل التقاضي

نؤسس لواجب قانوني بالتفاوض بحسن نية عند حدوث الظروف الطارئة.

رفض التفاوض يعتبر خطأ تعاقدياً يوجب تعويض الطرف الآخر حتى لو لم يتم تعديل العقد.

هذا يشجع الحلول الودية ويخفف العبء عن القضاء.

المبحث الثالث

سلطة القاضي في التعديل

يجب أن تكون سلطة القاضي في تعديل العقد سلطة مقيدة بمعايير واضحة لمنع التعسف.

الهدف إعادة التوازن الاقتصادي وليس إعادة توزيع

الثروة بشكل تعسفي.

يجب أن يعلل القاضي نسبة التعديل بناءً على تقارير خبراء اقتصاديين معتمدين.

## الفصل الثامن

## حسن النية كمعيار موضوعي للرقابة القضائية

### المبحث الأول

### وظائف حسن النية الثلاث

حسن النية وظيفة تفسيرية لتوضيح غامض العقد.

حسن النية وظيفة تكميلية لخلق التزامات ضمنية.

حسن النية وظيفة تقييدية لمنع استعمال الحق بشكل تعسفي.

المبحث الثاني

الرقابة على شروط الإعفاء من المسؤولية

لا يجوز الإعفاء من المسؤولية عن الخطأ الجسيم أو الغش.

في العقود الاستهلاكية أي شرط يعفي المزود من المسؤولية عن العيوب الخفية يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته النظام العام.

المبحث الثالث

التزامات ما بعد انتهاء العقد

استمرار التزام السرية وعدم المنافسة لفترة معقولة بعد انتهاء العقد.

التزام بتسهيل انتقال العميل لمزود آخر لمنع الاحتكار التقني Lock-in Effect.

## الفصل التاسع

## المسؤولية المدنية في ظل الأضرار الجماعية والتكنولوجيا

### المبحث الأول

### نظرية المخاطر في الأنشطة التقنية

في الأنشطة عالية الخطورة مثل الذكاء الاصطناعي

والطيران والكيماويات تطبق المسؤولية الموضوعية.

لا يحتاج المضرور لإثبات الخطأ بل يكفي إثبات العلاقة السببية بين النشاط والضرر.

هذا يضمن تعويض الضحايا ويشجع الشركات على الاستثمار في السلامة.

المبحث الثاني

الدعاوى الجماعية Class Actions

نؤيد تبني نظام الدعاوى الجماعية في التشريعات العربية.

يسمح لممثل عن المجموعة برفع الدعوى نيابة عن جميع المتضررين.

الحكم يشمل جميع من لم يستبعدوا أنفسهم صراحةً

Opt-out System لتعزيز الردع.

## المبحث الثالث

## التعويض عن الضرر البيئي

البيئة حق للجماعة وليس للأفراد فقط.

يجوز للدولة والهيئات الأهلية رفع دعاوى لحماية البيئة.

التعويض يكون بإعادة الحال إلى ما كان عليه
Restoration وليس فقط دفع تعويض مالي.

## القسم الرابع

## نحو تقنين مدني عالمي

## الفصل العاشر

## مشروع مواد قانونية نموذجية للتشريعات المستقبلية

### مادة 1 تعريف التعاملات الرقمية

كل تعامل يتم عبر وسائل إلكترونية يعتبر تعاملًا رقمياً يخضع لأحكام هذا القانون ما لم ينص على خلاف ذلك.

### مادة 2 حجية التوقيع الإلكتروني

التوقيع الإلكتروني الآمن له ذات حجية التوقيع الخطي في جميع الأحوال.

### مادة 3 حماية الإرادة في العقود الموحدة

يجب إبراز الشروط المجحفة بخط واضح ولا تعتبر ملزمة ما لم يوقع عليها المستهلك توقيعاً منفصلاً.

مادة 4 المسؤولية عن الأنظمة المستقلة

يتحمل مشغل النظام المستقل المسؤولية عن أضراره ما لم يثبت القوة القاهرة.

مادة 5 الظروف الطارئة

يجوز للقاضي تعديل الالتزامات عند اختلال التوازن الاقتصادي بنسبة جوهرية بسبب ظروف استثنائية.

مادة 6 الدعاوى الجماعية

يجوز للجمعيات المرخصة رفع دعاوى نيابة عن المستهلكين في الحالات ذات النفع العام.

مادة 7 حماية البيانات

البيانات الشخصية ملك لصاحبها ولا يجوز تداولها دون موافقة صريحة ومستنيرة.

مادة 8 الاختصاص القضائي

في النزاعات الرقمية الدولية يكون الاختصاص لمحاكم مكان إقامة المستهلك المتضرر.

الفصل الحادي عشر

منهجية الاجتهاد القضائي في القضايا العابرة للحدود

الخطوة الأولى تحديد الطبيعة الوظيفية للنزاع

هل هو تجاري استهلاكي مدني إداري.

الخطوة الثانية تحديد القانون الواجب التطبيق

تطبيق قانون الدولة الأكثر ارتباطاً بالنزاع والأقدر على تحقيق العدالة.

الخطوة الثالثة مراعاة النظام العام الدولي

عدم تطبيق القوانين الأجنبية التي تخالف الثوابت الأخلاقية والقانونية للدولة.

الخطوة الرابعة تنفيذ الأحكام الأجنبية

تسهيل تنفيذ الأحكام الصادرة من دول ذات أنظمة قانونية معادلة لضمان فعالية العدالة.

الخطوة الخامسة التوثيق الرقمي للأحكام

إصدار الأحكام بصيغة رقمية موثقة تسهل تنفيذها عبر الحدود عبر شبكات القضاء العالمية.

الخاتمة العامة

مستقبل القانون المدني في ظل التحولات الكبرى

أيها الزميل الباحث

إننا نقف على عتبة عصر قانوني جديد. عصر لا تكون فيه الحدود الجغرافية هي المحدد الوحيد للسيادة القانونية. عصر تتداخل فيه الإنسان والآلة وتتداخل فيه المادية والرقمية.

القانون المدني الذي نقترحه ليس قانوناً للدولة فقط بل هو قانون للإنسان أينما كان.

هو قانون يحمي الكرامة الإنسانية في وجه الآلة ويحمي العدالة في وجه السوق ويحمي الثبات في وجه التغيير.

إن مهمة الجيل الجديد من الفقهاء هي صياغة هذا القانون الجديد بلغة تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

هذا الكتاب هو محاولة متواضعة في هذا الطريق الطويل ونأمل أن يكون لبنة في صرح العدالة العالمي.

والله ولي التوفيق

المراجع والمصادر

أولاً الكتب العربية

الوسيط في شرح القانون المدني عبد الرزاق أحمد السنهوري

نظرية الحق محمد سعيد بعجات

الموجز في شرح القانون المدني عبد المنعم البدراوي

الفقه الإسلامي وأدلته وهبة الزحيلي

أصول الفقه الإسلامي محمد أبو زهرة

ثانياً الكتب الأجنبية

Principles of International Commercial Contracts UNIDROIT

Principles of European Contract Law Lando Commission

Economic Analysis of Law Richard Posner

The Theory of Justice John Rawls

Law in the Digital Age Various Authors Oxford University Press

## ثالثاً الدوريات والأبحاث

مجلة المحكمة الدستورية العليا المصرية

مجلة القانون الدولي للمقارن

Harvard Law Review

Journal of Law and Technology

دراسات صادرة عن مركز التحكيم الدولي

## رابعاً التشريعات

القانون المدني المصري

القانون المدني الفرنسي

القانون المدني الألماني BGB

نظام المعاملات الإلكترونية السعودي

قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي

فهرس الموضوعات

أهلية

إثبات إلكتروني

إخلال كفء

بلوك تشين

توقيع إلكتروني

ذكاء اصطناعي

دعاوى جماعية

رقمنة

سيادة قانونية

شخصية اعتبارية

عملات مشفرة

فلسفة قانونية

قوة ملزمة

مسؤولية موضوعية

ميتافرس

نظرية الظروف الطارئة

حسن نية

وكيل إلكتروني

بيانات الحقوق والنشر

جميع الحقوق الفكرية والأدبية محفوظة للمؤلف

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار القانوني والمحاضر الدولي في القانون والخبير والفقيه والمؤلف القانوني